أي دور للبحث العلمي في ضمان القواعد القانونية المتعلقة برسم السياسات العامة وصنع القرار ؟

د/ فاطمة الزهراء رمضاني

fatimazohra_ramdani@yahoo.fr

جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان–الجزائر

مقدمة

إن بناء مجتمع المعرفة يعد في الوقت الحالي من أولويات العالم المتحضر بكل جوانبه وأبعاده ، ومن أولويات بناء مجتمع المعرفة هو البحث العلمي بكل أشكاله وصوره . فهو النواة التي ترتكز عليها بلدان العالم المتقدمة منها والنامية، وسر التقدم الهائل السريع الذي تشهده الدول المتطورة. فقد اهتمت تلك الدول بتسخير جميع إمكانياتها المتاحة في خدمة العلم والعلماء ورصد الأموال اللازمة للدراسات والبحوث التي يمكن لها أن ترتقي بالناتج القومي للبلد. فالبحث العلمي في هذه المجتمعات يجد "الدعم" السخي من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المستفيدة منه، لأنه يُترجَم أو يتحول في العموم إلى "منتج استثماري" داعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالبحث العلمي، في هذه الحالة، وبهذا المعنى، هو "استثمار". لكن وللأسف يوضح لنا واقع البحث العلمي في البلدان النامية ومنها العربية أنه يقف عند عتبة الدعاية البعيدة عن جدية الإنجاز، أو عند باب "الترف الأكاديمي".

والحقيقة التي من شأنها أن تسهم في رقي البلدان النامية للدخول في التسابق المعرفي، هو توسيع نطاق البحث العلمي بحيث يمكن لتلك البلدان أن تكون في قائمة الصدارة ضمن البلدان المتقدمة، إقتداءا بدول العالم المتقدم التي تكرس الكثير من إمكاناتها لدعم البحث والتجارب العلمية المختلفة من أجل التطوير، و تنمية مجتمعاتها.

لذلك سعت الجزائر من خلال جهود الحكومات المتتالية إلى وضع صيغ تحقق هذا المنحى بدءا بالقانون رقم 11-98 المؤرخ في 22 أغسطس 1998 حيث وضع أهدافا أولية تتمثل في ضمان انفتاح البحث العلمي والتطور التكنولوجي وإعادة الإعتبار لوظيفة البحث في مؤسسات التعليم العلي ومؤسسات البحث العلمي وكذا تشجيع

وتثمين نتائج البحث مما سمح بإنشاء حوالي 1471 مخبر بحث سنة 2019 .[148] تضم ما يقارب 60000 أستاذ باحث نفدت حوالي 1000 مشروع توجهه الوكالتان الوطنيتين لتطوير البحث الجامعي والبحث في مجال الصحة (ANDRU وANDRS) وكذا قرابة 4000 مشروع توجهه اللجنة الوطنية لتقييم وبرمجة البحث العلمي (CNEPRU) .

غير أن الإحصائيات بينت أن البحث في مجال العلوم الطبيعية والتقنية متفوق على نظيره في البحوث الإنسانية والاجتماعية رغم أهمية العلوم الاجتماعية وعلمية نتائجها و ضرورتها وبخاصة مع التحولات والتغيرات الاجتماعية التي يعايشها العالم، وأهميتها في تحقيق نقلة نوعية لهذه المجتمعات،كما أن ملاحظة الواقع المعاش يبين انعدام الربط بين ما يقوم به الباحثين في هذه المجالات، والنتائج المتوصل إليها من خلال دراساتهم، و تلك القرارات المتخذة على المستوى الرسمي،إذ لا يستفيد، ولا يولي صانعي السياسات العامة في بلادنا أي أهمية لها، فلا علاقة بين مؤسسات رسم السياسات العامة، وصنع القرار السياسي من جهة، و من جهة أخرى تنعدم الصلة أيضا بين المؤسسات العلمية والبحثية ومؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية من جهة أخرى.

ففي حين يهتم الباحثون لا سيما في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بالقضايا المختلفة التي يثيرها العلم والبحث في حد ذاته أكثر من اهتمامهم بكيفية استخدام هذه العلوم، والاستفادة منها واقعيا، يهتم السياسيين بالتركيز على الجانب العملي التطبيقي للمشكلات، وهنا تكمن الفجوة التي تفصل بين القائمين بالبحث العلمي والقائمين برسم السياسات العامة وصنع القرار.

و في هذا الخصوص ولتشجيع وتثمين نتائج البحث ومحاولة الاستفادة منها واقعيا وإعتمادها في رسم السياسات العامة للدولة، تم التعديل الذي شهدته الوثيقة الأساسية للبلاد في سنة 2016، من خلال القانون16-10المتضمن تعديل الدستور، لغرض تقليص الفجوة بين بين القائمين بالبحث العلمي والقائمين برسم السياسات العامة وصنع القرار في البلاد.

لذا نحاول من خلال هده الورقة تسليط الضوء على علاقة النتائج المتحصل عليها من خلال البحث العلمي في الجامعات –خاصة مجال العلوم الإنسانية و الإجتماعية- بتطوير القوانين المنظمة لشؤون الأفراد داخل المجتمع،

---

[148] أنظر الاحصائيات المقدمة من طرف المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، من الموقع: 5=http://dalilab.dgrsdt.dz/site/index.php?option

فأي علاقة تربط بين هذه النتائج ورسم السياسات العامة وصنع القرار.؟ وذلك في محاولة منا للإجابة على جملة من الأسئلة الفرعية المرتبطة بهذه الإشكالية الأساسية من خلال النقاط التالية:

الفقرة الأولى واقع البحث العلمي في الجزائر و علاقته بالتنمية المجتمعية

أولا: نبذة تاريخية عن البحث العلمي في الجامعات الجزائرية .

ثانيا: أهمية البحث العلمي ودوره في التنمية الإجتماعية والإقتصادية

ثالثا: دور النظام الجزائري في دعم البحث العلمي

الفقرة الثانية: دور البحث العلمي في صناعة القرار

أولا:أهمية المعلومات في صنع القرار وصنع القواعد القانونية للسياسات العامة

ثانيا: العلاقة بين المؤسسات البحثية ومؤسسات وضع السياسات وصنع القرار

ثالثا:صعوبات الاعتماد على نتائج البحوث في وضع السياسات وصنع القرار.

الفقرة الأولى: واقع البحث العلمي في الجزائر وعلاقته بالتنمية المجتمعية

إن البحث في تاريخ البلاد الأوربية وعوامل نهضتها يؤكد أن الحكومات التي تعاقبت عليها شجعت البحث العلمي وإنشاء المراكز البحثية وإعداد ميزانية خاصة لها والتعاقد مع الباحثين من أجل تطوير تلك المراكز، ثم ربط الميدان الصناعي فيها بنتائج الأبحاث العلمية للنظر في احتياجات الصناعة من تطوير وإيجاد الحلول للمشاكل التي تظهر خلال تطور العملية الصناعية[149] وقد أدركت هذه الدول أن بناء مجتمع المعرفة يعد اليوم من أولويات العالم المتحضر بكل جوانبه وأبعاده، ومن أولويات بناء مجتمع المعرفة هو البحث العلمي بكل أشكاله وصوره . والبحث العلمي هو النواة التي ترتكز عليها بلدان العالم المتقدمة منها والنامية، وهو ما تحاول الجزائر مواكبته للمساهمة في رقي المجتمع والدخول في التسابق المعرفي، من خلال توسيع نطاق البحث العلمي والاستفادة من نتائجه في مختلف المجالات، لكن السؤال الذي يدور في الأذهان هو إلى أي مدى قامت الحكومة الجزائرية في تسخير إمكانياتها لهذا

[149] بتصفح التاريخ نجد أن الدول التي كانت تحتل الصدارة في البحث العلمي هي الدول الإسلامية منذ بزوغ فجر الإسلام حتى سقوط الخلافة العباسية، في الوقت الذي كانت أوربا غارقة في فترة مظلمة، جرت فيها معارك دامية بين شعوبها إلى غاية عصر النهضة حيث امتلكت ناصية العلم وسخرت الطاقات لأجل الإسراع بالنهضة التكنولوجية وبلوغ ذروتها في عصر الصناعة.

الغرض ؟ وكيف استفادت من مخزونها العلمي لتحقيق التنمية المجتمعية ؟ولا: نبذة تاريخية عن البحث العلمي في الجامعات الجزائرية .

استعانت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال بالخبرات الفرنسية في مجال البحث العلمي، من أجل تكوين باحثين جزائريين يقومون بدورهم بتكوين باحثين جدد، فقد تطلبت المرحلة الانتقالية إنشاء هيئة للتعاون العلمي (Organisme de coopération scientifique) لتأطير مسألة البحث العلمي، ونظرا لقلة الإمكانيات كان لا بد من إعتماد عقود حتى يتطور النشاط البحثي، وتم الاتفاق على أن أنشطة المعاهد ومراكز البحث تخضع دوريا للمراقبة، وتسير وفق تعليمات وتوجيهات عامة من طرف المجلس الأعلى للبحث العلمي.[150]

في سنة 1973 تم إنشاء المجلس الوطني للبحث، الذي تمثلت مهمته الأساسية في الجمع بين الباحثين والجامعيين في كل الاختصاصات والقطاعات، وكان هذا الجهاز مدعما بالمنظمة الوطنية للبحث، التي كانت بمثابة الجهاز التنفيذي له.[151] هذا وتبنت الدولة سياسة جديدة لتنمية قطاع البحث الحساس (الطاقة النووية، الطاقات المتجددة) إبتداءا من 1982 للسير نحو أفق بحثية أكثر حساسية، ومحاولة خلق إدارات تتناسب مع هذا النشاط الدقيق والمعقد وذلك بإنشاء مركز خاص (محافظة الطاقات المتجددة) وتضم تحت وصايتها كل من مركز العلوم والتقنيات النووية ومركز البحث في الطاقات المتجددة التابعان أصلا للمنظمة الوطنية للبحث العلمي[152].بعدها بدأت الدولة تحاول توجيه البحث وتنظيمه وفق أهداف واضحة ومحددة إذ تم إنشاء محافظة البحث العلمي والتقني في سنة 1984، والتي حاولت ترتيب البرامج الوطنية ذات الأولوية[153]. وفي سنة 1986، تم إنشاء هيئة تحت وصاية رئاسة الجمهورية وهي المحافظة السامية للبحث (HCR) حيث جمعت هذه المحافظة بين مهام كل من محافظة الطاقات الجديدة، ومحافظة البحث العلمي والتقني المنحلة...هذه المحافظة وبالرغم من كل نقائصها فقد أدّت مهامها بصفة جيّدة، وبذلك تطور قطاع البحث وأصبح مكسبا لا نقاش فيه، فقد تبنّت خلال الفترة بين (1986 و 1989) 460 مشروع بحث بلغ فيها معدّل عدد الباحثين 2700 باحث...[154]، فالملاحظ

---

[150] مشحوق إبتسام، "العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2012/2011، ص 104.

[151] حفحوف فتيحة، "معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين"، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2008/2007، ص 109.

[152] حفحوف فتيحة، المرجع نفسه ،ص112.

[153] مشحوق إبتسام، المرجع السابق، ص108-109.

[154] مشحوق إبتسام، المرجع السابق، ص 111-112.

خلال هذه المرحلة إمتلاك الدولة طاقات وإمكانات بشرية ومادية تدعم البحث العلمي، والجدول المرفق (الملحق 1) يوضح تطور مؤسسات البحث العلمي في الجزائر منذ الاستقلال.

ثانيا: دور النظام الجزائري في دعم البحث العلمي

يعتبر العلم والتكنولوجيا بالنسبة للدولة الحديثة أولوية قومية، وهو ما تحاول الجزائر مواكبته من خلال ضرورة التركيز على البحث العلمي وعلى الدراسات العليا، التي كان لها دور هام في صياغة النظام الأكاديمي الجزائري. فقد تأكدت أولوية البحث العلمي في سياسة الدولة الجزائرية، بإصدار سلسلة من النصوص التشريعية بدأ بالقانون التوجيهي رقم 98-11 المرفق بالبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998- 2002[155]، وقد حدد هذا القانون البرامج والمبادئ المتعلقة بترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والتدابير والطرق والوسائل الواجب توفيرها لتحقيق أهداف برامج هذه الفترة، ثم صدر القانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أفريل 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي،[156] وكذا المرسوم التنفيذي99- 244 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 المحدد لقواعد إنشاء المخابر البحثية وتنظيمها وسيرها باعتبارها فضاء مستحدث يساهم بالتكفل بالبحث العلمي[157]،كما تم تكملة القانون التوجيهي رقم 98 – 11بالقانون 08-05 المؤرخ في الفترة الخماسية الممتدة من2008-2012 ، ووضع أهداف طموحة بتوفير الموارد البشرية والمالية والمادية ومنها رفع ميزانية البحث العلمي نحو ثلاثة أضعاف، ووضع استراتيجية للتعاون في مجال البحث العلمي.[158]

إن بناء منظومة وطنية للبحث متجانسة وفعالة مهمة تستدعي جهود متواصلة وفي هذا الصدد جاء اقتراح تعديل النظام الوطني للبحث العلمي وضبطه استجابة للانشغال بتطوير الوظائف المجاورة للنظام من حيث النجاعة والملائمة وضمان تفتح أكثر على المؤسسة الاقتصادية بوصفها الرافع الأساسي للاقتصاد المبني على المعرفة، إذ جاء القانون التوجيهي رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المحدد المبادئ الأساسية والقواعد العامة التي تحكم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والذي يرمي إلى ما يلي:[159]

---

[155]قانون رقم 98-11 مؤرخ في 22 غشت 1998، يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002،الجريدة الرسمية رقم 62ل1998.

[156]قانون رقم 99-05 مؤرخ في 4 أبريل 1999، يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي،الجريدة الرسمية رقم 24ل1999.

[157] الجريدة الرسمية رقم 77ل1999.

[158]قانون رقم 08-05 مؤرخ في 23 فبراير 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 غشت سنة 1998، والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002،الجريدة الرسمية رقم 10ل2008.

[159]المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، الجريدة الرسمية رقم 71ل2015 .

-ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بما في ذلك البحث الجامعي.

-تدعيم القواعد العامة والتكنولوجية للبلاد.

-فهم التحولات التي يعرفها المجتمع بغرض تحديد وتحليل الأنظمة والمعايير والقيم والظواهر التي تتحكم فيه.

-دراسة التاريخ والتراث الثقافي الوطني وتثمينها.

-تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتطويرها.

-ترقية وظيفة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين ومؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الأخرى وتحفيز وتثمين نتائج البحث.

-دعم تمويل الدولة للأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

-تثمين الأطر المؤسساتية والتنظيمية من أجل التكفل الفعال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

كما أن إلقاء نظرة على محتوى التنقيحات التي جاءت في مضمون الوثيقة المتضمنة التعديل الدستوري لسنة 2016،[160]يفسر لنا الفلسفة المعتمدة من طرف المؤسس الدستوري في الارتقاء بكل جوانب الحياة السياسية والاجتماعية بالبلاد عن طريق محاولة إشراك كل الفاعلين والفئات الاجتماعية في اتخاذ القرار العمومي، [161]إذ جاء في المادة ": **38**حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة للمواطن.

حقوق المؤلف يحميها القانون.

لا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ والإعلام إلا بمقتضى أمر قضائي.

الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي مضمونة وتمارس في إطار القانون.

تعمل الدولة على ترقية البحث العلمي وتثمينه خدمة للتنمية المستدامة للأمة."

بالإضافة إلى هذا العدد من النصوص المؤطرة لقطاع التعليم العالي في الجزائر تتمثل السياسة الحكومية المعتمدة لدعم العلم والبحث العلمي والتطوير في الجزائر، في محاولة توفير و تطوير مؤسسات البحث العلمي والموارد البشرية

---

[160]القانون 16-01 المؤرخ في 06مارس2016، المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية رقم 14ل2016.

[161] رمضاني فاطمة الزهراء، دراسة دراسة حول جديد التعديلات الدستورية في الجزائر 2016، دار الناشر الجامع الجديد،2017، ص67.

للقطاع مثل عدد الباحثين العاملين في البحث والتطوير، إلى جانب الاهتمام بالإنفاق على البحث العلمي ورفع نسبته من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما حاولنا تبيينه من خلال الأرقام الواردة في الجدول 2،(الملحق 2).

وحسب آخر تحيين 2019 ضمت الشبكة الجامعية الجزائرية مئة وستة (106) مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثمانية وأربعون (48) ولاية، وتظم خمسون (50) جامعة، ثلاثة عشرة (13) مراكزا جامعيا، عشرون (20) مدرسة وطنية عليا وعشرة (10) مدرسة عليا، إحدا عشرة (11) مدارس عليا للأساتذة، وملحقتين (2) جامعيتين،كما بيناه في الجدول 3(الملحق2)، كما بينا أيضا من خلال تمثيلان بيانيان تطور مؤسسات التعليم العالي خلال سنتي 2015،2019 .(الملحق 3)

*وباعتبار المخابر العلمية أحد أهم الوسائل المستحدثة للقيام بعملية البحث العلمي وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 99 - 244 والذي حدد أهدافها فيما يلي:[162]

- تحقيق أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مجال علمي محدد،

- انجاز الدراسات وأعمال البحث التي لها علاقة بهدفه،

- المشاركة في تحصيل معارف علمية وتكنولوجيا جديدة والتحكم فيها وتطويرها،

- المشاركة على مستواه في تحسين تقنيات وأساليب الإنتاج والمنتجات والسلع والخدمات وتطوير ذلك،

- المشاركة في التكوين بواسطة البحث ومن أجل البحث،

-ترقية نتائج أبحاثه ونشرها،

-جمع المعلومات العلمية والتكنولوجيا التي لها علاقة بهدفه ومعالجتها وتثمينها وتسهيل الاطلاع عليها المساهمة في وضع شبكات بحث ملائمة. " فقد ارتفع عدد مخابر البحث من 1297 مخبراً سنة 2013 إلى حوالي 1324 مخبراً بحثياً سنة 2015 بما في ذلك مخابر بحث مشتركة، ليرتفع هذا العدد ل1400 مخبر في نهاية 2018 [163] ليصل العدد إلى 1471 سنة 2019 .[164] وهو ما يبيناه في الرسم البياني 2،(الملحق3).

---

[162] الجريدة الرسمية رقم 77ل1999، المشار إليها سابقا.

[163]العدد صرح به وزير التعليم العالي السابق "طاهر حجار" يوم 14-11-2018، من خلال حوار منشور عبر الرابط:

https://www.echoroukonline.com/2-مخابر-البحث-العلمي-ما-لها-وما-عليها

[164]أنظر الاحصائيات المقدمة من طرف المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، من الموقع:

*وفيما يخص الموارد البشرية العاملة في إنتاج المعرفة، نجد أن عدد الأساتذة عرف هو الآخر زيادة بنسبة 34%؛ إذ ارتفع من 4617 أستاذا في 1999- 2000 إلى45000 استاذ في 2015 ليصل إلى 60000 أستاذ في 2017- 2018.[165] و من أصل 60.000 مدرس جامعي من مختلف الرتب، تمثل النساء نسبة 47%.

*وفي الآونة الأخيرة اكتسب النشر العلمي الدولي أهمية خاصة حيث أصبح ركيزة أساسية وعامل من أهم أسس تصنيف الجامعات عالمياً، كما أصبح تمويل المشروعات البحثية في معظم أنحاء العالم يعتمد أيضاً على عدد الأبحاث الدولية المنشورة للباحثين والمجموعات. الجزائر كباقي الدول العربية الأخرى بالرغم من التحسن الكمي في عدد الباحثين، إلا أن هذا المؤشر ضعيف، وأخر في ترتيبها، وهذا ما يفسر بقلة المنشورات العلمية على المستوى الدولي، فرغم إعتماد العديد من المجلات على المستوى الوطني ورغم إعتماد المنصة الوطنية من خلال بوابةASJP، فحالة النشر في المجلات الدولية لا تفي بأغراض البحث العلمي، فقد احتلت الجزائر المرتبة الخامسة عربياً في إنتاج المنشورات العلمية ب7643 منشور بعد كل من السعودية، مصر، تونس، العراق خلال سنة 2018[166]بعدما كانت تحتل المرتبة الرابعة في 2017،والتاسعة سنة 2015. وهي زيادة هامة يرجع الفضل فيها إلى سياسة المنح القصيرة والطويلة المدى للباحثين والأساتذة الجامعيين لتحسين المستوى وإتمام أبحاثهم العلمية وبرامج التعاون للبحث العلمي، وتنقل الأساتذة خارج الوطن للمشاركة في الملتقيات والاحتكاك بأساتذة من المستوى العالمي، غير أن هذه النسب لا تزال منخفضة مقارنة بدول أخرى، فمثلا في تركيا نجد بأن حصتها من المنشورات وصل إلى45582 سنة 2018 ، بينما نجد أن حصة فرنسا من المنشورات العالمية تقدر ب120908 ، وفي ألمانيا 180608 ، في كندا [167] 111561

هذا ونلاحظ بأن النشر العلمي الدولي في التخصصات العلمية أكثر نسبياً من النشر في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهذا يعود في جزء كبير منه إلى لغة هذه المنشورات العلمية التي تعود إلى لغة التدريس التي تستعمل في هذه التخصصات، الفرنسية والانجليزية في التخصصات العلمية والتكنولوجيا، واللغة العربية في التخصصات الأدبية والاقتصادية والاجتماعية.

---

http://dalilab.dgrsdt.dz/site/index.php?option5=

[165]حسب تصريح وزير التعليم العالي "طاهر حجار" يوم 14-11-2018، من خلال حوار منشور عبر الرابط:

https://www.echoroukonline.com/2-مخابر-البحث-العلمي-ما-لها-وما-عليها

[166]ترتيب الدول من ناحية نشر الباحثين في المجلات العالمية المصنفة وجودة البحث حسب موقعSJR،ومؤشر SJR من قاعدة بياناتScopus، وهوَ أداة مجانية لتقييم المجلة العلمية ،للمزيد أنظر الرابط:

https://www.scimagojr.com/countryrank.php?year=2018

[167]الإحصائيات من موقعhttps://www.scimagojr.com/countryrank.php?year=2017

فيما يخص التعاون الدولي في مجال البحث العلمي فقد طورت الدولة شراكات علمية مع باحثين من عدة دول، نجد أن 55 % من هذه الشراكات قد شملت المؤسسات الأوروبية تحديداً الفرنسية، مثل برنامج Erasmus الممول من الاتحاد الأوروبي لدعم النمو والتوظيف وتحقيق العدالة الاجتماعية والإدماج، بالإضافة إلى أهداف الإطار الاستراتيجي للتعليم والتدريب إلى غاية 2020، وتعزيز التنمية المستدامة للبلدان الشريكة في مجال التعليم العالي والمساهمة في أهداف إستراتيجية الشباب.[168] أو برنامج 2020 PHC Maghreb بين الجزائر المغرب تونس فرنسا لتعزيز التعاون والتبادل بين الباحثين و بحث المعلمين من الدول الأربع للمساعدة في التعاون طويل الأجل ، والتشبيك لدعم التدريب من خلال البحوث والمشاركة للمساعدة في تهيئة البحوث المبتكرة التي لها تأثير على التنمية المستدامة.

*أما عن الإنفاق على البحث والتطوير الذي يتطلب تخصيص ميزانية من أجل القيام بالأبحاث والدراسات واقتناء التجهيزات اللازمة، ودفع مرتبات الباحثين، نذكر أنّ الحكومة الجزائرية رفعت ميزانية البحث العلمي في الجزائر، بعد أن خصصت لتمويل البحث العلمي موازنة سنوية قدرها 20 مليار دينار جزائري (حوالي 173 مليون دولار) ابتداءً من عام 2018 وحتى 2023، بعد أن كانت لا تتجاوز خمسة مليارات دينار سنويًّا.[169]

فقد خصصت ميزانية تسير القطاعات الوزارية المختلفة اعتمادات قدرها 317.336.878.000 للتعليم العالي خلال سنة 2019،[170] بعدما كان في سنة 2018،حوالي313.338.988.000،[171] ورغم ارتفاع الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي والتي تطورت عما كانت عليه في السنوات الماضية، تبقى قليلة وغير كافية بالمقارنة ببعض الدول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية .[172]

---

[168] https://info.erasmusplus.fr/

[169]الرقم مأخود من موقع:

https://www.sasapost.com/why-did-algeria-emerge-from-the-international-rankings-of-universities/

[170]أنظر الجدول الملحق بالقانون 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتضمن قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية 79 ل 30 ديسمبر 2018. و حسب إحصائيات البنك الدولي بلغ إجمالي إنفاق الجزائر سنة 2017 ما يعادل 0.53 من قيمة إجمالي الإنفاقات.(المعلومة من موقع:

https://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS

[171]أنظر الجدول الملحق بالقانون 18-13 المؤرخ في 11 يوليو2018 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2018، الجريدة الرسمية 42 ل 15 يوليو2018 .

[172]فالمتتبع للاحصائيات السنوية يرى أن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى في الإنفاق، مقارنة مع الدول العربية التي تعد من بين الدول الأقل في العالم في التخصيصات المالية للغرض نفسه. فقد ذكر تقرير معهد اليونسكو للإحصاء الصادر في جويلية 2018، أن الولايات المتحدة تتصدر قائمة البلدان المنفقة في هذا المجال تليها الصين.(المعلومات حسي آخر إحصائيات 2018 من موقع المعهد على الرابط :

http://data.uis.unesco.org/?IF_ActivePath=P,50&IF_Language=eng

أما عن مصادر التمويل، فبينما يلاحظ في الدول المتقدمة تكاتف مصادر متعددة مع الحكومات لتمويل عمليات البحث العلمي والتطوير، مثل قطاع الأعمال، قطاع الصناعة، والتعاونيات الزراعية وغيرها، الجزائر لا زالت تتحمل الأعباء التمويلية كاملة بنسبة 90,16 %. في ظل غياب دعم واضح ومدروس للقطاع الخاص أو لهيئات المجتمع المدني.

فحتى يتقدم البحث العلمي يحتاج إلى إمكانات، تعمل الدولة على توفير الأجهزة والأدوات اللازمة للبحث العلمي ونشر البحوث ودعم المؤتمرات العلمية، كما أنها تساعد على التخطيط السليم له وإرسال البعثات العلمية، والتوسع في مؤسسات البحث العلمي، وتوفير الحياة الكريمة لأساتذة الجامعة ورجال البحث العلمي، ويعتبر تعدد مصادر التمويل من أهم العوامل التي لابد من أخدها بعين الإعتبار.

يتضح مما ذكر أن هناك إرادة واضحة لتطوير البحث العلمي في الجزائر، في المقابل لا يمكن تجاهل التقلبات التي تميزت بها منظومة البحث العلمي من وصاية لأخرى، علماً بأن كثرة الهياكل تؤدي إلى تداخل الصلاحيات.

ثالثا:أهمية البحث العلمي ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

عموما البحث العلمي هو الدراسة العلمية الدقيقة المنظمة لظاهرة معينة باستخدام المنهج العلمي للوصول إلى حقائق يمكن الاستفادة منها والتحقق من صحتها. فربط البحث العلمي بالتنمية الاجتماعية من شأنه تعميق الارتباط بين الجامعة والبحث العلمي من جهة، والمجتمع من جهة أخرى، ولاسيما من حيث الإسهام في قيادته نحو رفاهية الإنتاج، وتطويره، والدليل على ذلك أنه اليوم موقع أي دوله على سلم التقدم مرهون بدرجة تقدمها في مختلف مجالات العلم والبحث العلمي، ولعل ما نشهده من آثاره على كافة الأصعدة والمستويات وفى مختلف الأنشطة والمجالات أكبر دليل على ذلك. فقد جاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الدول العربية للعام 2018 أنه أصبح واضحا، ومقبولا بصورة عامة، أن المعرفة هي العنصر الرئيسي في الإنتاج، والمحدد الأساسي للإنتاجية، ورأس المال البشري، وعليه فقد أكد التقرير أن قلة المعرفة وركود تطورها يحكمان على البلدان التي تعانيهما بضعف القدرة الإنتاجية وتضاؤل فرص التنمية، فتطوير مهارات المعرفة من شأنه تعزيز أركان التنمية المستدامة، وهذا يتطلب الإستثمار في 5 أبعاد أولها التعليم والبحث العلمي والتطوير والابتكار.[173]

إن تحقيق التنمية المستدامة، يفترض أن يلبي إحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات وإحتياجات الأجيال المقبلة، مما يتطلب إستحضار عنصر البحث العلمي والانفتاح على ما تتيحه التكنولوجيا الحديثة من إمكانات وإنجازات في هذا الشأن، فالدول التي تعرف كيف تطبق مخرجات البحث العلمي، نجدها دائما تحتل مكان الصدارة في مجالات عديدة؛ مثل تصنيع الآلات والأجهزة الحربية، وهذا يجعلها تتفوق عسكريا؛ وتكثر مساهماتها الثقافية والعلمية في الحضارة الإنسانية، أو في مجال تقديم الخدمات المتنوعة لمواطنيها وفق أحدث الأساليب، أو في نموها الاقتصادي وبناء المصانع وزيادة الإنتاج وحسن إستغلال الموارد الطبيعية. [174]و هو ما تحاول الجزائر مواكبته، فقد ربط المؤسس الدستوري لسنة 2016، بين البحث العلمي والتنمية المستدامة، حيث لم يكتفي بالنص على الحريات الأكاديمية والتي تخص الأستاذ والطالب والجامعة فحسب، بل ركز على عنصر هام من عناصر هذه الحرية، ما يعكس تأكيد أهمية كل ما له علاقة بالنشاط العلمي والبحثي المجرد وإهتمامه به، حيث أن منظوره للجامعة لم يعد مرتبط بالإطار الأكاديمي فقط بل بالمساهمة في عملية البناء والتطوير بإستغلال وإستخدام أحد أهم مقومات الحرية الأكاديمية، فهو عنصر أساسي للتنمية و نقل المجتمع من التخلف إلى النهوض والإستقلالية، وهو ما يفهم من إستخدام صياغة " تعمل الدولة على ترقية البحث العلمي وتثمينه خدمة للتنمية المستدامة للأمة ،"التي يقابلها بالفرنسيةL'Etat œuvre à :، حيث تعتبر الترقية من الواجبات الملقاة على عاتق الدولة تلزم

[173] تقرير"استشراف مستقبل المعرفة"،برنامج الامم المتحدة الانمائي في الدول العربية، ديسمبر 2018.

[174] صلاح الدين محمد الشيباني، "واقع البحث العلمي في الوطن العربي وتحدياته في ليبيا"، مجلة كليـة الآداب ، كلية الآداب بجامعة الزاوية العدد الخامس والعشرون الجزء الأول،ليبيا، يونيو 2018 . ص43.

بتطبيقها، وهو ما يفهم من إستخدام الفعل "عمل"،[175] فبالمقارنة مثلا مع الفقرة الثانية من الفصل الخامس والعشرين من الدستور المغربي:"حرية الإبداع والنشر والعرض في مجالات الأدب والفن والبحث العلمي مضمونة "[176] أو الفصل 33من الدستور التونسي :"توفر الدولة الإمكانيات اللازمة لتطوير البحث العلمي والتكنولوجي"

فتطوير البحث العلمي مرتبط بالإستثمارات الضرورية التي تسمح بالوصول إلى تنفيذ التطبيقات الجديدة.

إن ترقية البحث العلمي و تثمينه المنصوص عليها دستوريا تفترض تطوير ورفع وتحسين مستوى البحث العلمي بكافة الوسائل، وإعطاء قيمة للنتائج العلمية التي توظف لخدمة المجتمع، ويدخل في هذا الإطار نص المادة 173 – 9 من التعديل الدستوري لسنة 2016 التي جاء فيها: يُحدث مجلس وطني للبحث العلمي والتكنولوجيا، يدعى في صلب النص "المجلس" فهذه الخطوة ستعطي ديناميكية لمساهمة الباحثين في التنمية الإقتصادية وتحسين العلاقة بين الجامعة ومحيطها الإقتصادي والصناعي .وهو يعكس وعي الدولة حول ضرورة تطوير الإنتاج الوطني بمنح البحث العلمي ذا المنفعة العامة الإهتمام اللازم، إذ سيسمح للباحثين بتقديم مساهماتهم في تنفيذ المهام الموكلة له ، حسب ما يفهم من مقتضيات المادة 173 – 10 : "يتولى المجلس على الخصوص المهام الآتية:

- ترقية البحث الوطني في مجال الابتكار التكنولوجي والعلمي،
- اقتراح التدابير الكفيلة بتنمية القدرات الوطنية في مجال البحث والتطوير،
- تقييم فعالية الأجهزة الوطنية المتخصصة في تثمين نتائج البحث لفائدة الاقتصاد الوطني في إطار التنمية المستدامة.

ترأس المجلس كفاءة وطنية معترف بها، يعينها رئيس الجمهورية.

يحدد القانون المهام الأخرى للمجلس وتنظيمه وتشكيلته. "

و نذكر بهذا الخصوص بما أكده السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي "الطاهر حجار" بمناسبة تنصيب المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بتاريخ 2015/05/25، على أهمية "تصدي الباحثين للإشكاليات الكبرى للتنمية عن طريق ترجمة أعمالهم إلى مشاريع بحث لإيجاد الحلول لها بتوظيف الذكاء

---

[175]العامِلُ: هو الذي يتوَلَّى أُمور الرجل في ماله ومِلْكِه وعمَلِه ، ومنه قيل للذي يَسْتَخْرج الزكاة: عامِل.

[176]دستور المملكة المغربية 2011، الصادر بموجب الظهير الشريف 1.11.91 صادر في 29يوليو2011، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر الصادرة بتاريخ 28 شعبان 1432(30يوليو 2011) ص 3600،وزارة العدل المغربية، إصدارات مركز الدراسات وأبحاث السياسة الجنائية بمديرية الشؤون الجنائية والعفو سلسلة نصوص قانونية – شتنبر 2011 ، العدد 19،ص21.

الاجتماعي للأمة". ودعاهم بهذا الخصوص إلى تقديم توصياتهم سيما تلك المتعلقة ب"تحديد مشاريع البحث وتطوير الكفاءات عن طريق توجيه إبداع الباحثين نحو التكفل بحاجيات المواطنين إلى جانب التفكير في إنشاء هيئات من شأنها أن تسهم في تحويل صناعة المعرفة إلى عالم الإنتاج".[177]

إن الدول المتقدمة صناعيا تمكنت من ترسيخ الإرتباط بين البحث العلمي والتنمية والاستفادة منه لأقصى الحدود، حيث يعود التحسن في مستوى معيشة أفرادها بنسبة 60 إلى 80% إلى التقدم العلمي والتقني، بينما يعزى هذا التحسن بنسبة 20 إلى 40% إلى وجود رأس المال[178]، وفي هذا الخصوص قامت الجزائر بإدخال النظام التعليمي الجديد (ل.م.د) إلى الجامعة والذي من خلاله تم إحداث الشهادة المهنية، التي تعطي أهمية كبيرة للدراسة التطبيقية في المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال إشراك هذه الخبرة في عملية تكوين الطلبة إلى جانب الجامعة، حتى يكون هذا التكوين متكاملا بين النظري والتطبيقي، وبالتالي يتمكن حامل الشهادة المهنية من الاندماج بسهولة في عالم الشغل، وعليه فإن هذا النظام إذا ما أحسن تطبيقه بإشراك جميع الفاعلين في تنفيذه، فسيعطي أكثر ديناميكية للعلاقة بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي.

على مستوى آخر تعتبر براءات الاختراع المودعة من العناصر المحورية المساهمة في تضخيم ميزانية الدولة المالية والتي تعمل على تنميتها وتقدمها. وبالعودة إلى إحصائيات براءات الاختراع المودعة في الجزائر نجد أنه في عام 2018، بلغ نشاط براءات الباحثين الوطنيين 275 براءة اختراع اعتبارا من 31 ديسمبر 2018. في 2016-2017 ، كان يتوافق مع 237 براءة اختراع .[179]

ومع كل هذا البحث العلمي في الجزائر ما يزال مركزاً في الجامعات والمعاهد أكثر من القطاعات الأخرى، التي قلما توليه أهمية أو تستثمر في نتائجه، فحتى ما تم تسجيله من براءات الاختراع هذه لم يتم الإستفادة منها بشكل فعال في قطاعات التنمية المختلفة.

فمن المهم العمل على ربط الأبحاث العلمية بمشاكل المجتمع وقطاعاته المختلفة الصناعية والزراعية والخدمية الخاصة منها والحكومية، من خلال المسوح الشاملة لهذه المشاكل وضرورات الحاجة الملحة لحلها بما يخدم برامج التطوير والتنمية الشاملة، فالتنسيق بين الجامعة ومحيطها يلعب دوراً مهماً في هذا المجال للتركيز على الأبحاث النوعية ومنع تكرار البحوث ذات المشكلات المتشابهة، مما يجتنب الإهدار في الإنفاق والجهد والوقت. كما يجب العمل الجدي

---

[177]تصريح الوزير لجريدة الشعب المنشورة بتاريخ .2016 – 12 - 20

[178]صلاح الدين محمد الشيباني،المرجع السابق،ص45.

[179]المعلومات من على موقع المديرية العامة للبحث العلمي،خاصة بتثمين البحث العلمي من خلال براءات الاختراع ، تقرير2018 ، ص4-6، من على الرابط: http://dgrsdt.dz/Pdf/Brevets/Brevets2018.pdf

على توعية قيادات القطاع الخاص بأهمية البحث العلمي وضرورته لحل المشاكل المختلفة مما يسهم في رفع الكفاءة الإنتاجية لهذه القطاعات، ويؤدي بدوره إلى زيادة مساهمة هذا القطاع في تمويل عمليات البحث العلمي، وليس فقط بالاعتماد على الحكومة كمصدر وحيد للتمويل وكذا استحداث ميزانية خاصة للبحث العلمي والتعليم العالي، باعتبار أن البحث العلمي من أهم الركائز لإحداث الطفرة التكنولوجيا المطلوبة وتوجيهها طبقاً للخطة الاستراتيجية للتنمية. لذلك يفرض على الجامعات ومراكز الأبحاث إقامة علاقات سليمة بين الإنتاج الخدماتي والسلعي والمعرفة والخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية والربط المستمر مع الحاجات والتطبيقات العملية للتنمية بمختلف أبعادها والتطوير المستمر للتعليم والتدريب والتأهيل.

وفي ختام هذا العنصر، نستخلص أن العلاقة بين الجامعة الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية في مجال التكوين لم ترق إلى مستوى الشراكة الحقيقية بين الطرفين، لعدم وجود سياسة واضحة تدعم هذه العلاقة من قبل الدولة، بل كان هناك نقص في التنسيق بين سياستي القطاعين، إن الإعتماد على معطيات ونتائج البحث العلمي يمكن من تلافي الارتجال والعشوائية في إتخاذ القرارات والتدابير على اختلاف أنواعها؛ ما يمنح الدولة مصداقية ونجاعة واستقرارا ؛ بما ينعكس بالإيجاب على تطور الاقتصاد وتنميته .

الفقرة الثانية: دور البحث العلمي في صناعة القرار

صُنع القرار السّياسي هي عمليةٌ جَماعية، تنتجُ عن تفاعلٍ عددٍ من المستويات بناءا على النظم والمصادر المتخصصة والأولية، يتم بموجبها تحديد المشكلات المجتمعية والبحث عن أنسب الحلول لها بطريقة موضوعية عن طريق المفاضلة بين عدد من البدائل والاختيار الحذر والمدرك والهادف لحلها، والسياسة العامة هي الإطار العام الذي يسترشد به صناع القرار، بعد دراسات مستفيضة ومراعاة مصالح الجماعات المختلفة والمؤسسات ومنظمات المجتمع، وهي بذلك تعتبر إطارا توفيقيا تراعى فيه المصلحة العامة من ناحية، والضغوطات التي تمارسها تلك الجماعات من ناحية أخرى. ومن أهم العوامل التي تجعل السياسات العامة تعبر عن الغايات الواضحة لتحقيق المصلحة العامة، هو كيفية إستجابتها للمشكلات العامة وكيفية تداولها وتحديدها وترتيبها كأول خطوة تشير إلى التحرك الحكومي للفعل أو عدم الفعل إزاء قضية معينة لإتخاذ القرار بخصوصها.فعملية اتخاذ القرار تحتاج إلى المعلومات التي تساعد في ترجيح بديل على آخر قبل اتخاذ القرار (أولا)، ومحاولة معرفة الآثار المحتملة لتطبيقه عند تنفيذه، وهو ما يبرز الحاجة إلى المعلومات والنتائج التي تتوصل إليها الأبحاث العلمية التي تجرى في الجامعات في إطار علاقتها بمؤسسات صنع القرار(ثانيا)، و مع ذلك العملية قد لا تخلو من بعض الصعوبات عند التطبيق.(ثالثا).[180]

[180]أنظر الملحق 4، فيه مخطط يبين خطوات عملية صنع القرار وعلاقتها بالمحيط الجامعي.

أولا:أهمية المعلومات في صنع القرار والقواعد القانونية للسياسات العامة

تمر عملية إعداد السياسات العامة بعدة مراحل بدءا بتحديد المشكلات، ثم تشكيل مقترحات السياسة، لتصل إلى إخراجها من خلال تشريع السياسات،ليتم بعدها تنفيذها وتقويم فعاليتها داخل المجتمع.

إن موضوع هذه الفقرة يركز على مرحلة تشريع السياسة العامة، التي يتم فيها اختيار بديل من البدائل المطروحة لتنظيم موضوع ما يجسد الأهداف المراد بلوغها، وإتخاذ القرار من طرف الجهة الرسمية المخولة لذلك. وفي حقيقة الأمر، هناك خلط بين القوانين والسياسات العامة من جهة وبين القرارات والسياسات العامة من جهة أخرى لكنها جميعا تساهم في تنظيم حياة المجتمع.فالقانون يعد أحد الآليات الأساسية للسياسة العامة وقوة إلزامية لتنفيذها وإنهائها. و قد كانت في الماضي صناعة السياسة العامة حكراً على رجال القانون [181]ومع تطور المجهود العلمي ظهر مصطلح السياسة العامة كحقل معرفي جديد ومنه تجاوزت أصحاب القانون وأصبحت تحتاج إلى تخصصات جديدة و متخصصين جدد لدراسة العديد من القضايا أو ما يسمى بمحللي السياسة العامة وأنشئت المعاهد الأكاديمية والمراكز البحثية لدراسة وتحليل البدائل قبل أن تصبح سياسة عامة.

وقد أصبحت عملية جمع المعلومات اليوم من أدق المسائل وأعقدها لدى الحكومات وصناع السياسة العامة، خاصة فيما يتعلق بدراسة وتحليل وكشف واستبصار القضايا العامة المعقدة والحساسة منها، ففي هذه المرحلة يتم جمع جميع البيانات والمعلومات التي قد تساهم في تفهم جوانب المشكلة وأبعادها وفي نفس الوقت تساهم في حلها ولا تقتصر عملية جمع البيانات والمعلومات على مرحلة من المراحل بل تتم في جميع مراحل تحليل وحل المشكلات. فلا بد إذا من الإعتماد علي الأساليب العلمية الحديثة من تكنولوجيا ونظم المعلومات، وتوظيفها، فالمعرفة العلمية في عملية تحليل مشكلات وقضايا السياسة العامة. والبحوث والدراسات المتخصصة في جل المسائل المتعلقة بالقضايا العامة من أبرز روافد المعلومات في الدولة الحديثة، وقد لقيت البحوث والدراسات المتخصصة في الآونة الأخيرة إهتماما بالغا من طرف صناع السياسة، الذين يعملون على توظيف المعلومات في صنع وتوجيه السياسات العامة بهدف تنشيط القوى الفاعلة لزيادة إنتاجية المجتمع. ذلك أن هذه البحوث تقوم بتحليل مقومات المواضيع الداخلة في إطار السياسات العامة بصورة موضوعية وتقترح السبل العلمية لحلها أو تجميدها أو تأجيلها إلى وقت ملائم، فالبحث يساعد على زيادة معارف صناع القرار وتوضيح رؤيتهم وإزالة الإفتراضات العالقة في أذهانهم، فالبحث سيقدم لهم خبرة الماضي وتحليل الواقع ليمكنهم من إستشفاف وإبتسار المستقبل، وعليه يمكن أن يقدم البحث فوائد جمة ومآرب عدة منها زيادة المعرفة لتقليل نسبة الجهل بمقومات المحيط والبيئة وكذلك إقناع الأطراف والقواعد بالسياسة العامة بأهمية هذه الأخيرة في مجال التنمية الشاملة.

---

[181]أنظر المخطط2 من الملحق4 بين صانعي القرار.

إن البحوث على اختلافها تدرس الحياة الواقعية للأفراد والمجتمعات لذلك فان النتائج التي تهدف إليها هو حل المشكلات الإنسانية والاجتماعية وتطوير سبل حياة الأفراد وتنمية المجتمعات ورقيها، فمثلا بعض الأبحاث التي أجريت في تخصص الحقوق والعلوم السياسية حول الوظيفة العامة والمركز الاجتماعي أو حول تخطيط المدن وتأثيره في البطالة، المحيط الاجتماعي وتأثيره في صنع القرار، الفساد والانحراف الإداري، اللامركزية ،... .ساهمت في إعادة النظر في السياسيات المتبعة في مجال ترشيد النفقات...و قد أدت بعض الرؤى المختلفة لبعض الباحثين إلى بروز نظريات جديدة لم تكن مألوفة لدى الساسة وصناع القرار. و فيما يخص البحوث الإجتماعية فهي وسائل أساسية للتنمية فإعداد البرامج الاجتماعية ورسم السياسة الاجتماعية لا تتحقق فاعليتها إلا على قاعدة من المعطيات الرقمية والبحوث. فقد أصبحت هيئات البحث العلمي الأكاديمي ومراكز البحوث والدراسات في الجزائر تقدم بدائل إلى المسؤولين الذين يأخذون ما يرونه مناسبا منها، وكذلك تتبنى هذه الهيئات تصورات وتوجهات إقتصادية وإجتماعية وتعليمية وثقافية تخدم المجتمع كدراسات حول الفقر والبطالة والعمالة ومستوى الدخل والمستوى المعيشي، والأمية ...الخ

ثانيا: العلاقة بين المؤسسات البحثية ومؤسسات وضع السياسات وصنع القرار

سنتطرق في هذا العنصر إلى التوجهات العامة التي أخذتها علاقة الشراكة بين الجامعة بما فيها المخابر ومؤسسات البحث العلمي، وواضعي القرار، حيث يبرز جليا أن العلاقة بين سياسة التعليم العالي وسياسة التنمية الاقتصادية كانت شكلية وظاهرية فقط، لأن السياسة الاقتصادية لم تكن واضحة المعالم إذ يلاحظ إنقطاع في علاقة العرض والطلب في ما يتعلق بموضوع البحث العلمي في الجزائر، تتمثل في وجود بحوث وغياب من يستهلكها، ذلك أن المؤسسات الوطنية العامة أو الخاصة ما زالت تعتبر البحث العلمي ثانويا في نشاطها،ومرد ذلك قصور العملية الاتصالية التي يفترض أن تربط المنتج بالمستهلك، إذ من المفروض أن يكون البحث العلمي في قلب الرهان بالنسبة للمؤسسات، وأن تبذل الجهود من أجل أن يكون لكل مؤسسة فرعها الخاص لتطوير البحوث، وأن تخصص ضمن ميزانياتها ميزانية مستقلة للبحث لجعل منتجاتها في مستوى المنافسة.

فرغم وجود قنوات اتصال بين المشتغلين بالبحث الاجتماعي في المؤسسات البحثية، وبين قيادات الوزارات المختلفة كالمؤتمرات والندوات وورش العمل....، و رغم وجود خبرات ونماذج واقعية تشير بأن الباحثين قد تعاونوا من خلال التكليف ببحوث ودراسات من قبل وزارات وجهات تنفيذية وتشريعية و قاموا ببعث ملخصات وتقارير بحوثهم لهذه المؤسسات للاسترشاد بها ولاستخدامها في رسم السياسات، إلا أن الإعتماد على نتائج أبحاث الجامعات يبقى غير كاف ومناسباتي.

فالذي يعرقل دور الجامعة – بإعتبارها منارة العلم والبحث العلمي- في المجتمع، هو أن هناك خوف من تدخل – الجامعة ومراكز البحث ومخابره ووكالاته – في التنمية الإجتماعية، والاقتصادية فالعديد من صناع القرار يرون في

ذلك تجاوزاً لأهدافها التعليمية! فيعمدون إلى تكريس المفهوم "الباهت " للعلم والتعليم وهو أن تتخذ الجامعة وبحوثها العلمية موقفاً محايداً من التنمية " وذلك لكي تؤدي مهمتها العلمية في هدوء وإبداع!! ؟؟" والإستمرار في إنتاج مخرجات لا تجد مكان لها في سوق العمل والإنتاج ، متناسين أنه ينبغي أن يكون للجامعة والبحث العلمي فيها دور ناهض في تحسن وتطوير المجتمعات. فنظرتهم للجامعة هي نظرة نسقية مغلقة لا مكان للإبداع والابتكار فيها. انطلاقا مما سبق فإن البحث العلمي في وطننا يواجه تحديات وصعوبات وعراقيل.(و هو ما سنتعرض له)

ثالثا:صعوبات الاعتماد على نتائج البحوث في وضع السياسات وصنع القرار.

مما سبق نلاحظ أن البحوث على اختلافها تدرس الحياة الواقعية للأفراد والمجتمعات لذلك فان النتائج التي تهدف إليها هو حل المشكلات الإنسانية والاجتماعية وتطوير سبل حياة الأفراد وتنمية المجتمعات ورقيها وإذا كانت البحوث التطبيقية العلمية تخدم الجانب الاقتصادي، فالأمر نفسه بالنسبة للبحوث الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المنوط بالبحث العلمي وهي وصف الظواهر وتفسيرها والتنبوء بوقوعها ومحاولة التحكم فيها،فهي و وسائل للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة وذلك عن طريق الاستقصاء الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة أو الظاهرة .

يواجه البحث العلمي العديد من المعوقات التي تحد من وجوده وتحول دون الاستفادة من نتائجه وتحويلها إلى قرارات حيث إننا نجد أن ما تنتجه البحوث من معلومات أو تصدره من توصيات لا يصل إلى متخذي القرار والمخططين وواضعي السياسة التعليمية أو المتصلة بالجانب الاجتماعي عامة، ولذلك فإن البحوث كثيراُ ما تنتهي حياتها في دواليب المحفوظات أو أرفف المكتبات دون أن يقرأها أو يسمع عنها من هو في أشد الحاجة إليها من العاملين في الميدان، ولذلك قد تكون هناك بحوث جيدة وفيرة العدد تجري كل عام لكن ما قيمتها وما جدواها[182]إذا لم تطبق نتائجها ويتم استخدامها في حل المشكلات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية. تتمثل أهم هذه المعوقات في:

معوقات خاصة بالعاملين في مجال البحث الذين إنشغلو في العمل التدريسي الإضافي بطرق تقليدية مما انعكس سلباً على العملية التدريسية ومخرجات البحث العلمي كماً ونوعاً وبذلك الإنفصال عن الواقع ومشكلاته.[183]ثم إنعدام معايير إختيار الإطارات التي تتحمل مسؤولية مراكز البحث العلمي والتطوير، وخلو الأبحاث المنجزة من الإبداع والاعتماد على مناهج بحثية وصفية مما يجعل هذه البحوث غير أصيلة ومفتقرة لطرح البدائل والخيارات والحلول التي يمكن أن يفاضل فيما بينما واضعي السياسات وصانعي القرار.

---

[182] سعيد إسماعيل صيني، **قواعد أساسية في البحث العلمي**، (د.د.ن)، المدينة المنورة ، السعودية،1431هـ/2010م ، ص761.

[183] سعيد إسماعيل صيني، المرجع نفسه، ص765.

معوقات خاص بالقائمين بوضع السياسات وصنع القرار تتمثل خاصة في عدم تفهم بعض المسئولين لأهمية نتائج البحث العلمي واستخدامها، والاستعلاء من جانب البعض الآخر، والإدعاء بوضوح أسباب المشاكل الإجتماعية، والعزوف عن الإعتماد على نتائج البحوث العلمية في المجال الصناعي والتقني، وتفضيلهم الإعتماد على أصحاب الثقة بدل من أصحاب الخبرة العلمية؛ إلى جانب ضعف المشاركة المجتمعية، وهشاشة دور جماعات الضغط في عملية رسم السياسات.فهناك ما يشبه القطيعة أو الهوة بين مراكز البحث وصانعي القرار.

معوقات مجتمعية (خاصة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية) وتتمثل في نقص الموارد المالية وقلة الإمكانيات والإعتمادات المخصصة للمؤسسات التنفيذية المختلفة، حيث تأتى ضمن أهم العقبات التي ترد بشكل واضح وصريح ودائما في خطابات قيادات الوزارات والمسؤولين وكذا في خطابات المشتغلين بالبحث، فهذه الإمكانيات الاقتصادية تحول دون تطبيق كل نتائج وتوصيات البحث العلمي من ناحية وتجعل أولويات الجانب السياسي مختلفة عن أولويات واهتمامات المشتغلين بالبحث في عدد من القضايا والموضوعات ، بالإضافة إلى تدني تمويل البحث العلمي من قبل القطاعات الإنتاجية والخدمية الذي يفسر إلى حد ما محدودية النشاط الإبتكاري، [184] خصوصا إذا أخذنا في الاعتبار أن التمويل الحكومي لهذا القطاع يستهلك معظمه في تغطية رواتب العاملين فيه كما أن الافتقار إلى سياسة علمية وتكنولوجية محددة المعالم والأهداف والوسائل في عامل آخر معيق للإستفادة من نتائج الأبحاث، إذ ليس هناك ما يسمى بصناعة المعلومات، ولا توجد شبكات للمعلومات وأجهزة للتنسيق بين المؤسسات والمراكز البحثية.

خاتمة:

إن الجزائر في حاجة ماسة إلى تطوير البحث العلمي والمراهنة عليه في تنميتها، وذلك بالنظر إلى مجموعة من الاختلالات التي تعتري هذا القطاع الحيوي؛ فالاعتمادات المالية المرصودة له ضعيفة، وتؤثر بشكل سلبي على البنيات التحية المرتبطة بهذا الشأن؛ حيث تظل في مجملها تقليدية وغير كافية. وللحديث عن واقع البحث العلمي الجامعي في الجزائر، وتوضيح أهم المعوقات والعراقيل التي تحول دون تفعيل الروابط الهادفة بين الأبحاث الجامعية وسوق العمل الجزائري، حيث أنه لم يعد من المقبول اقتصار العملية التكنولوجية الجامعية على استعادة الماضي والإطلاع على جهود الآخرين في مجال التخطيط والاكتشاف والاختراع والإبداع، استعرضنا بعض الإحصائيات المتعلقة بهذا المجال التي تبقى غير مرضية. لكن رغم ذلك هناك وعيا بدأ في التزايد للاستفادة من خدمات البحث العلمي؛ وهناك اتجاه بدأ حديثاً يتزايد ورغبة من القيادات العليا بالوزارات من الاستفادة والتوظيف والاستخدام. فالأوضاع في تحسن وهناك مبادرات سياسية تعكس الحاجة لنتائج البحث العلمي في مختلف التخصصات

[184] سعيد إسماعيل صيني، المرجعالسابق، ص772.

والقطاعات للاستفادة منها والاسترشاد بها وما إنشاء وكالات البحث الثلاث وعلى رأسها الوكالة الوطنية لتقيم نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي والوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة لدليل على التوجه نحو الاستفادة والاستثمار في مجال البحث العلمي .

وانطلاقا من هذا كان لا بد من البحث عن كيفيات تنشيط البحث العلمي في الجزائر، منها ما له علاقة بالمنظومة القانونية لتهيئة البيئة المواتية لتنمية ودعم العلم والتكنولوجيا في المجتمع ومنها ما له علاقة بالجانب الهيكلي " المؤسساتي، وذلك بالقضاء على المعوقات التي تعرقل العلاقة بين الجامعة و المجتمع و تحد من الاعتماد على نتائج أبحاثها في صياغة السياسات العامة و صنع القرار السياسي فيها.

ففي دول مثل الجزائر كان في الإمكان توظيف المعرفة العلمية في خدمة السياسة، لكن مازالت السياسات في واد والهيئات العلمية والمفكرين وأصحاب الإختصاص في واد آخر بسبب عدم وجود رؤية واضحة وإرادة سياسة قوية داعمة للعلم والعلماء في مجال السياسة الذي غالبا ما تختفي معالمه ولا تتضح أهدافه ويكتنفه الغموض في دول العالم الثالث بصفة عامة. ولازالت بعض القضايا العمة عالقة ولا نجد لها تحليلا علميا، ويمكن الاهتداء هذا ما بالعديد من التجارب العالمية في كل من كوريا الجنوبية والصين وماليزيا..؛ التي إستثمرت خلالها الإمكانات المذهلة التي يتيحها هذا الحقل وما يرتبط به من تقدم علمي؛ بشكل فعال لصالح تطور وتنمية ورفاهية المجتمع في مختلف الميادين والمجالات، وما يتبع ذلك من حث وتشجيع على البحث والإبتكار وإستثمارهما على أحسن وجه.

وهو ما ينبغي أن تكون عليه الجامعة الجزائرية المدعوة اليوم إلى أحداث القفزة النوعية في المحيط من خلال تفعيل وتحريك نشاطها العلمي، باعتبارها المؤسسة المسؤولة على تطوير هذا النوع من الأعمال ألا وهو البحث العلمي.

المراجع المعتمدة لإعداد المقال:

النصوص القانونية:

- القانون 16-01 المؤرخ في 06مارس2016، المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية رقم 14ل2016.

-دستور المملكة المغربية 2011، الصادر بموجب الظهير الشريف 1.11.91 صادر في29يوليو2011، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر الصادرة بتاريخ 28 شعبان 1432(30يوليو 2011) ص 3600،وزارة العدل المغربية، إصدارات مركز الدراسات وأبحاث السياسة الجنائية بمديرية الشؤون الجنائية والعفو سلسلة نصوص قانونية - شتنبر 2011 ، العدد 19.

-القانون رقم 98-11 مؤرخ في 22 غشت 1998، يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002،الجريدة الرسمية رقم 62ل1998.

-القانون رقم 99-05 مؤرخ في 4 أبريل 1999، يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي،الجريدة الرسمية رقم 24ل1999.

-القانون رقم 08-05 مؤرخ في 23 فبراير 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 غشت سنة 1998، والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، الجريدة الرسمية رقم 10ل2008.

- القانون التوجيهي رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المحدد المبادئ الأساسية والقواعد العامة التي تحكم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الجريدة الرسمية رقم 71ل2015(.

بالقانون 18-13 المؤرخ في 11 يوليو2018 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2018، الجريدة الرسمية 42 ل 15 يوليو2018

بالقانون 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتضمن قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية 79 ل 30 ديسمبر 2018.

- المرسوم التنفيذي99- 244 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 المحدد لقواعد إنشاء المخابر البحثية وتنظيمها وسيرها باعتبارها فضاء مستحدث يساهم بالتكفل بالبحث العلمي، الجريدة الرسمية رقم 77ل1999.

المراجع:

-حفحوف فتيحة، "معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين"، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2008/2007.

- رمضاني فاطمة الزهراء، "دراسة حول جديد التعديلات الدستورية في الجزائر 2016"، دار الناشر الجامع الجديد، الجزائر،2017.

- سعيد إسماعيل صيني، **قواعد أساسية في البحث العلمي**، المدينة المنورة، السعودية.2010

- صلاح الدين محمد الشيباني، "واقع البحث العلمي في الوطن العربي وتحدياته في ليبيا"، مجلة كلية الآداب، كلية الآداب بجامعة الزاوية، العدد الخامس والعشرون الجزء الأول، ليبيا، يونيو 2018.

-مشحوق إبتسام، "العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2012/2011.

تقارير/إحصائيات/تصاريح/جداول:

تقرير"استشراف مستقبل المعرفة"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، ديسمبر، 2018.

-إحصائيات المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، من الموقع: 5=http://dalilab.dgrsdt.dz/site/index.php?option

- ترتيب الدول من ناحية نشر الباحثين في المجلات العالمية المصنفة وجودة البحث حسب موقعSJR، ومؤشر SJR من قاعدة بياناتScopus، وهوَ أداة مجانية لتقييم المجلة العلمية، للمزيد أنظر الرابط:

https://www.scimagojr.com/countryrank.php?year=2018

-https://www.scimagojr.com/countryrank.php?year=2017

- تصريح وزير التعليم العالي السابق "طاهر حجار" يوم 14-11-2018، من خلال حوار منشور عبر الرابط:

https://www.echoroukonline.com/مخابر-البحث-العلمي-ما-لها-وما-عليها-2

https://www.sasapost.com/why-did-algeria-emerge-from-the-international-rankings-of-universities/

-الجدول الملحق بالقانون 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتضمن قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية 79 ل 30 ديسمبر 2018.

-الجدول الملحق بالقانون 18-13 المؤرخ في 11 يوليو2018 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2018، الجريدة الرسمية 42 ل 15 يوليو2018.

الملحق1

الهيئة	تاريخ الإنشاء	الجهة الوصية	تاريخ الحل
مجلس البحث	1963	**جزائرية-فرنسية**	1968
هيئة التعاون العلمي	1968	**جزائرية-فرنسية**	1971
المجلس المؤقت للبحث العلمي	1971	**جزائرية**	1973
الديوان الوطني للبحث العلمي	1973	**وزارة التعليم العالي**	1983

محافظة الطاقات المتجددة	1982	**رئاسة الجمهورية**	1986
محافظة البحث العلمي والتقني	1984	**الوزارة الأولى**	1986
المحافظة السامية للبحث	1986	**رئاسة الجمهورية**	1990
الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا	1990	**الوزارة الأولى**	1991
الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا والبيئة	1991	**الوزارة الأولى**	1991
كتابة الدولة للبحث	1991	**وزارة الجامعات**	1992
كتابة الدولة للتعليم العالي والبحث	1992	**وزارة التربية**	1993
كتابة الدولة للجامعات والبحث	1993	**وزارة التربية**	1994
وزارة منتدبة للبحث العلمي	1994	**وزارة التعليم العالي**	1999
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1999	**وزارة التعليم العالي**	**إلى اليوم**

جدول1 يبين يوضح تطور هيئات البحث العلمي في الجزائر منذ الاستقلال[185]

من خلال الجدول يظهر أن البحث العلمي ارتبط في بداياته بالشراكة مع فرنسا، وابتداءًا من السبعينات انفصل البحث العلمي بالجزائر عن فرنسا ظاهريا، وأخذت السياسات تتوالى على البحث العلمي، ففي كل مرّة تظهر طريقة جديدة لتسير هذا القطاع الهام، وقد يكون مظهر سلبي لأن التغييرات المستمرة على البحث العلمي تفقده المصداقية .

الملحق 2

*ارتفع عدد مؤسسات البحث العلمي والتطوير كما يلي:

السنة	**عدد مؤسسات التعليم العالي**
2000	**35**

[185]مصدر المعلومات من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،"التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خمسون سنة في خدمة التنمية 2012 – 1962"، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2012، ص89.

2004	56
2009	62
2011	84
2019	106

الجدول رقم(2)يبين تطور عدد المؤسسات الجامعية في الجزائر إلى غاية 2019

المؤسسة	العدد
الجامعات	50
المراكز الجامعية	13
المدارس الوطنية العليا	20
المدارس العليا للأساتذة	11
الملحقات الجامعية	02
المدارس العليا	10
المجموع	106

الجدول رقم(3)يبين حجم شبكة المؤسسات الجامعية في الجزائر إلى غاية 2019

(الجدولين من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات الواردة في موقع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي)

الملحق3

تمثيل بياني 1 مقارن يبين تطور عدد مؤسسات التعليم العالي بين سنة 2015 وسنة 2019

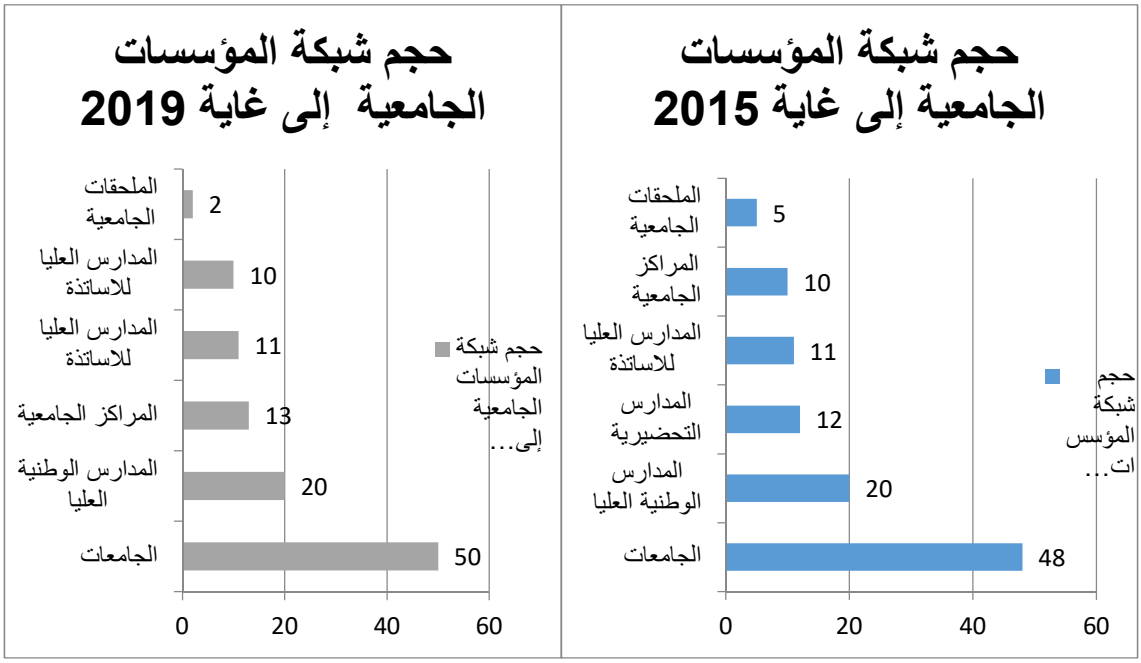

تمثيل بياني2 يبين عدد المخابر المعتمدة إبتداءا من سنة 2000 إلى غاية 2019

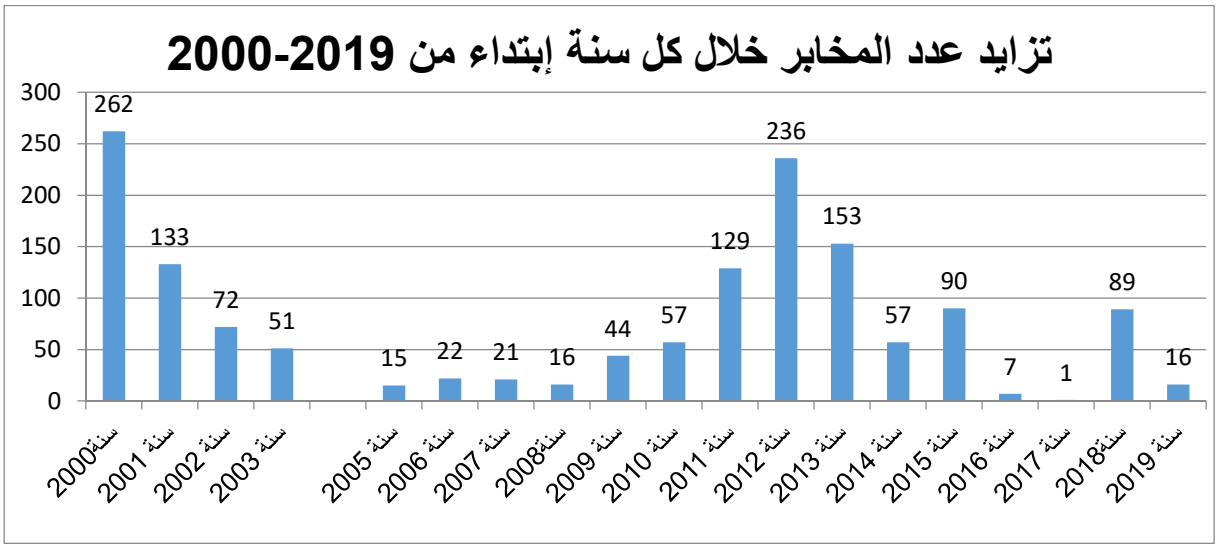

(الرسومات من اعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات الواردة في موقع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.والاحصائيات الواردة في موقع المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي)

هذا ونلاحظ تفاوت في نسب مخابر البحث من تخصص لآخر، نجد 215 في تخصص المواد الأولية والطاقة، ثم تأتي تخصصات الفنون والعلوم الانسانية بعدد 200، ثم العلوم الاجتماعية ب154 مخبر،ثم الكمياء 94، فالاقتصاد ب 73، و تتمثل أصغر نسبة لمخابر البحث هي في تخصصات تهيئة الإقليم، المحيط والمخاطر الكبرى، والبناء والسكن والعمران والأشغال العمومية (و هو ما بيناه في الرسم البياني أدناه)، بالإضافة لشبكة المخابر التي

هي حديثة العهد ترجع إلى سنة 2000، هناك هيئات أخرى وطنية تتمثل في :07 وكالات وطنية لتطوير البحث العلمي، 12 مراكز بحث،12 وحدات بحث، محطة بحث واحدة .

تمثيل بياني 3 يمثل توزيع المخابر حسب التخصصات في الجامعات الجزائرية إلى غاية 2019

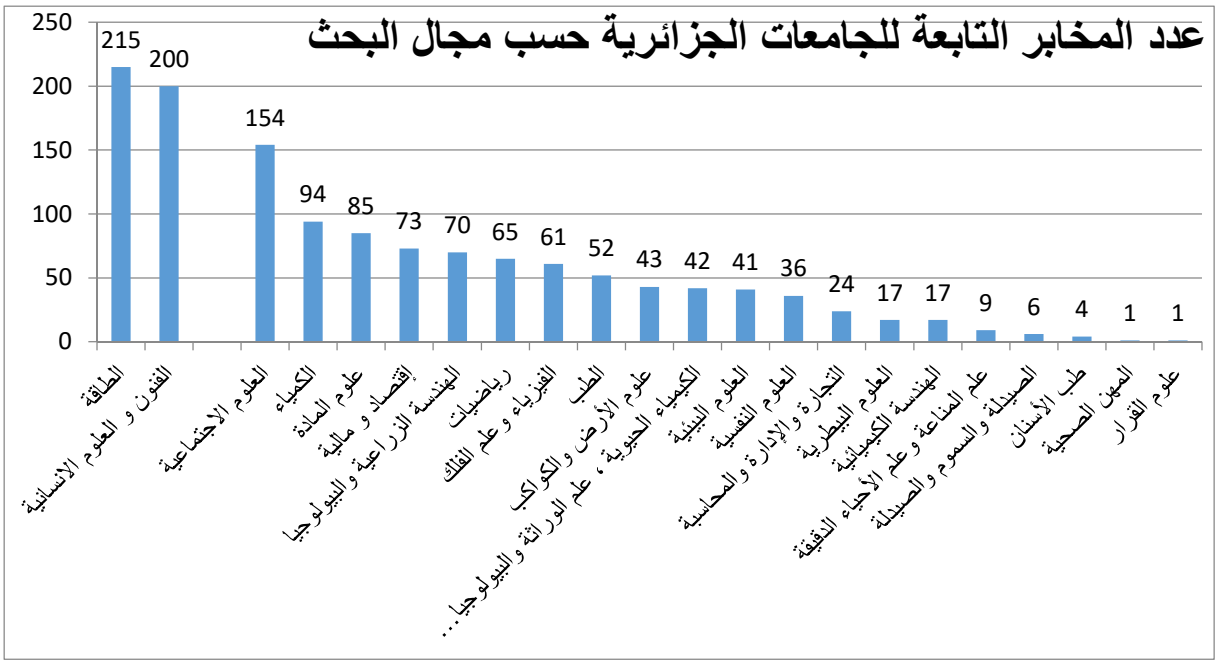

(التمثيل من إعداد الباحثة بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في موقع المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي)

الملحق 4 مخطط 1 يبين خطوات عملية صنع القرار وعلاقتها بالمحيط الجامعي

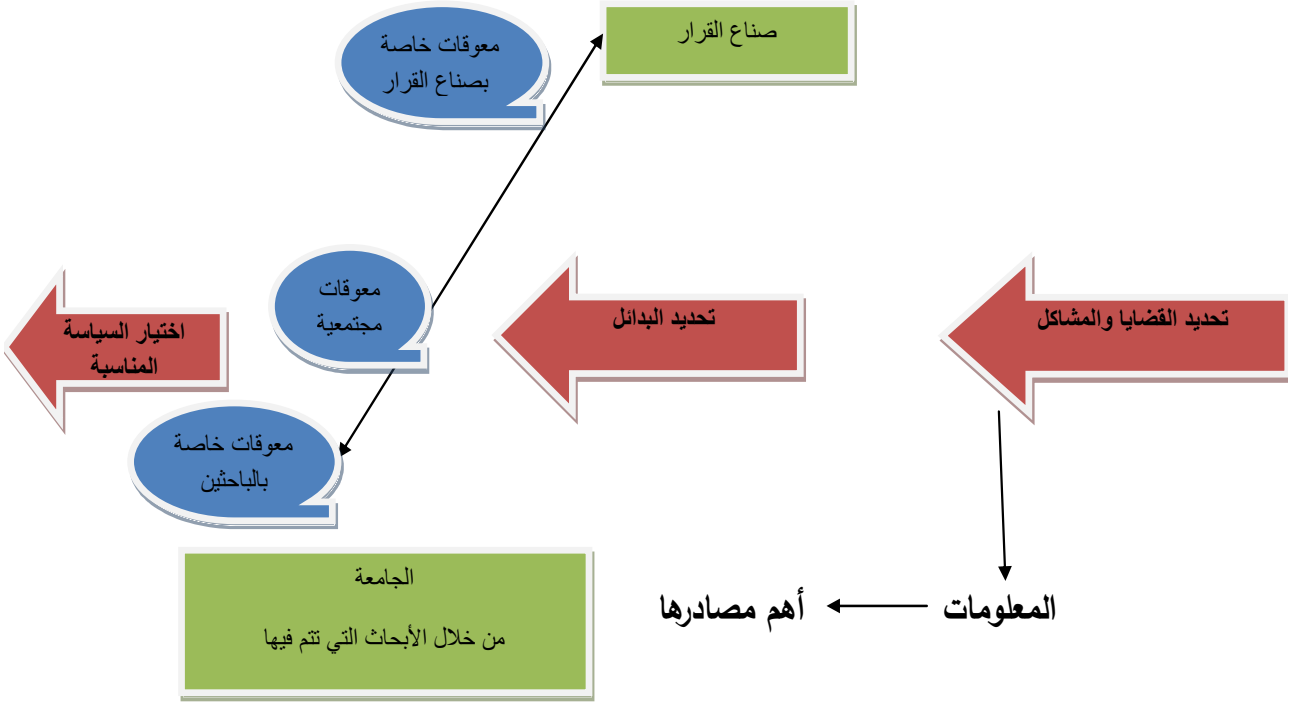

مخطط2 يبين صانعي القرار